

22

رؤية منجّدة للتخية الجهورية



رؤية متجددة للتنمية الجهوية

إن إدماج سائر الجهات في مسار النمو والارتقاء بها إلى أقطاب تنموية نشيطة خيار ثابت في سياساتنا، إذ لا دوام لتنمية لا تستند إلى التوازن بين الجهات، ولا استقرار لمجتمع يطرد فيه الرخاء في مواقع دون أخرى.

لذلك توالت الخطط والبرامج لتوسيع القاعدة الاقتصادية في الجهات وتنويعها، وتدعمت الاستثمارات العمومية لإنجاز المشاريع الكبرى في مجالات البنية الأساسية والاتصالية والمرافق الجماعية وسائر القطاعات ذات الأولوية، بالتوازي مع توسيع البرامج الجهوية ومشاريع التنمية المندمجة الريفية والحضرية.

وأقرت عديد الحوافز والتشجيعات لدفع نسق الاستثمار الخاص في الجهات، باعتباره عاملا أساسيا لتسريع وتيرة التنمية، وإحداث مواطن الشغل وموارد الرزق.

كما بادرنا بإقرار عديد التدخلات الإضافية لفائدة المعتمديات ذات الأولوية، للنهوض بكل مناطق البلاد، تعزيزا لمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل ربوع تونس دون استثناء.

وإذ تؤكد المعطيات والمؤشرات أهمية النقلة النوعية التي تحققت لسائر الجهات، فإننا مقرّون العزم على مزيد إثراء المكاسب المسجلة وتطويرها، وفتح أرحب الآفاق أمامها في إطار مقاربتنا لبناء الاقتصاد الجديد.

ومن أجل بناء الاقتصاد الجديد على أسس متينة... يتم فيه إرساء مجتمع المعرفة والتكنولوجيات الحديثة بأفضل المقومات... وتسوده تنمية شاملة... وسوق تشغيلية تستجيب للكفاءات وحاملي الشهادات العليا وللمشاريع ذات نسب التأطير العالي والقادرة على الابتكار والإضافة والمنافسة العالمية... سنعمل على توجيه جهود الدولة نحو تحقيق نقلة نوعية في مقاربتنا للتنمية الشاملة لكل الجهات، قوامها:

1/ إحكام إدماج مختلف جهات البلاد وتعزيز تكاملها :

- عبر بنية أساسية وطرقية متطورة ووصلات تربط بين شرق البلاد وغربها ووسطها وشمالها وجنوبها، لتصبح تونس فضاء تنمويا متواصلا بنفس الميزات.

وهو ما سندعمه كذلك في المستوى الإداري بـ :

2/ توسيع صلاحيات الجهات وتعزيز دورها في استنباط المشاريع ذات الصبغة الجهوية وإعدادها وإنجازها وصيانتها.

3/ دعم الموارد المالية الذاتية للمجالس الجهوية ووضع منظومة تمويلية جهوية لدفع التنمية بالولايات.

4/ دعم الإدارات والمصالح الجهوية بالكفاءات البشرية ذات المستوى العالي وإفرادها بحوافز تشجيعية بما يسهم في الارتقاء بأدائها.

5/ تعزيز صلوحيات المجالس الجهوية في تنمية علاقات التعاون والشراكة مع الجهات في البلدان الشقيقة والصديقة.

كما سنحرص على :

6/ إعطاء دور أكبر للمجتمع المدني في دفع التنمية بالجهات ؛

من خلال إمضاء عقود شراكة بين الجمعيات والمجالس الجهوية والمجالس البلدية.

7/ تكثيف الدراسات الإستراتيجية حول الطاقات الكامنة في الجهات وسبل تثمينها.

8/ إرساء بوابة إلكترونية لكل ولاية ؛

تعرف بخصائصها وفرص الاستثمار فيها.

9/ وإحداث شبكة من المركبات الصناعية والتكنولوجية والخدمات في مختلف الجهات

10 / وضع منظومة تسويقية لكل جهة ؛
لإحكام استغلال خصوصياتها الطبيعية والاقتصادية والثقافية.

11 / إسناد علامة مميزة (Label) لكل جهة.

12 / إبراز منتج سياحي خاص بكل جهة يدمج السياحة الثقافية والبيئية.

13 / مضاعفة رأس مال شركات الاستثمار الجهوية.

14 / تطوير شركات الإيجار المالي الجهوية.

15 / استكمال إنجاز برامج التنمية المندمجة لفائدة 90 معتمدية ذات أولوية يقطنها مليونان و700 ألف ساكن.

16 / وضع جيل جديد من برامج التنمية الحضرية المتكاملة بالأحياء المتاخمة للمدن.

17 / وضع خطة جديدة لتنمية المناطق الحدودية ؛

من خلال :

- تعزيز شبكة الطرقات و المسالك الفلاحية.
- استكمال الطريق الحدودية على طول الشريط التونسي الغربي.

18 / وضع خطة عمل جديدة لتنمية الجهات الصحراوية، باعتبار الصحراء فضاء منتجا يوفر موارد الرزق لمتساكنيه ؛

من خلال :

- خطة جديدة للتصدي للتصحّر والمحافظة على التربة.
- مشاريع مع شركاء استراتيجيين لتطوير الزراعات الملائمة للصحراء.
- تثمين السياحة الصحراوية وتنويع منتوجها.

19/ إحداث واحات ومناطق سقوية جديدة حول نقاط المياه الجوفية والمائدة السطحية بالجهات الصحراوية.

20/ تنمية المراعي وتجهيزها بنقاط مياه ومراكز خدمات.

21/ توسيع شبكة المسالك والطرق بالمناطق الصحراوية.

22/ تثمين القصور الصحراوية القديمة وإدراجها في الدورة السياحية.

23/ إحداث متاحف صحراوية تبرز الخصوصيات البيئية والثقافية للمناطق المعنية.

وعلى مستوى الجماعات المحلية سنعمل على :

24/ ضمان مزيد النجاعة في العمل البلدي ؛

من خلال :

- وضع قانون أساسي نموذجي خاص ببلدية تونس، يمكن سحبه تدريجيا على عدد من البلديات الكبرى.
- إحداث هيكل فني موحد في مستوى البلديات الكبرى داخل الولاية نفسها : يمكن تركيزه ببلديات إقليم تونس ونابل الكبرى وسوسة الكبرى وصفاقس الكبرى ينسق بين البلديات المتجاورة في مجال التخطيط العمراني والتوجيه نحو اعتماد تهيئة عمرانية مندمجة (الاتصالات، التطهير، التصرف في النفايات...).
- تفعيل الشراكة بين المجالس الجهوية والبلدية والقروية والقطاع الخاص.
- مزيد تشريك القطاع الخاص لمعاوضة البلدية في المجالات الاقتصادية والتصريف في الخدمات العمومية.
- مزيد دعم المجالس البلدية للأطفال.
- الترفيع بنسبة 10 % سنويا في الاعتمادات المخصصة لصندوق المال المشترك للجماعات المحلية العمومية.
- خطة جديدة لدعم التجهيزات البلدية.